اقتصاد

فوق الطاولة

يقظة «شنشار»!

علي محمود هاشم

لم تكن المواجهة المسلحة التي خاضتها الجهات المختصة في حلب مع شبكات المهربين مؤخراً خارج المتوقع، فلا تزال تلك المواجهة الشاملة مع هذه الجريمة الاقتصادية في تسعينيات القرن الماضي، راسخة في ثنايا الذاكرة.

لـ «إضافة حلب» مذاق معنوي مرّ، فعلى بعد مئات الأمتار فقط من نقاط الجيش المتقدمة في مواجهة مرتزقة سوريين وأجانب (يجاهدون) لإعلاء صوت القومية التركية، يصعب على المنطق تبرير مواجهة مسلحة مع مهربي المنتجات التركية التي تجعل اليد التركية العليا في اقتصاد السوريين، وفي مقدمهم الحلبيون ممن دفعوا ما دفعوا في مواجهة متجددة مع تاريخية اللصوصية العثمانية الشهيرة منذ ما قبل «السفربرلك».

دعك من مفارقتنا الأخلاقية بقبولنا دفع الثمن مرتين، فعلى الصعيد الاقتصادي، أسمعتنا أصوات مواجهة حلب مع التهريب أنين اقتصادنا الوطني الذي يكاد يصمّ الآذان جراء جراحه العميقة بعدما أثخنتها بعائدية التهريب التي بات يستحق حجمها، من وجهة نظر المهربين، مواجهة مسلحة مع السلطات الوطنية داخل شوارعنا!

في (اجتماع شنشار) يوم الأربعاء الماضي، أجزل وزير المالية في توصيف مفارقتنا الاقتصادية المديدة مع (التهريب) منذ أن استسلمنا لذلك البناء العنكبوتي الذي ابتدعه التجار حول (صورة الأسواق المشرقة) و(مكافحة كبار المهربين.. لا صغارهم) منعاً للسلطات الجمركية من مكافحة التهريب في منافذ تصريفه، ومعها ثالثة الأثافي، حين أكمل التفهم الحكومي رسم (صورة الاقتصاد المظلمة).

في «شنشار»، أشرقت الشمس بالفعل فاضحة أسطورة «الأسواق المشرقة»، ومع إعلانه العودة عن قرار إقالة سلك الجمارك من مهامه في مكافحة التهريب في منافذ بيعه، أعاد وزير المالية تذكيرنا بأن البيان الوزاري لم يدفن بعد، كما لخص باقتضاب أضراره الرئيسية: «فوات الرسوم والضرائب، ضرر أكبر ينال الإنتاج الوطني وسعر الصرف».. وفي الواقع، هذه الأقانيم الثلاثة التي تجسد الإنتاج والاستهلاك.. هي الاقتصاد كلّه، أو جزؤه الحقيقي على الأقل!

وقف العمل ببدع (الأسواق المشرقة وكبار المهربين وما شابهها من ترهات لطالما شكلت شبكة حماية كتيمة لعائدية التهريب عبر حماية قنوات تصريفه) يعني وقف مهزلتنا الاقتصادية، إذ إنه، وامتثالاً لقانون الإنتاج المشروط بالاستهلاك، فما من طريق لقمع عائدية التهريب أنجع من دق عنق منافذ بيعه، فكما أن الاستهلاك هو السبب الأوحد للإنتاج، فكذا التهريب ما أن تجفّ مساربه إلى السوق حتى تنتفي الحاجة إلى (إنتاجه / تهريبه)، لا بل، فحتى لو اقتصرت حصيلتنا على رفع أسعار المهربات، فلن يخلو الأمر حينها من فائدة نقدية تقاس بمسطرة تراجع الطلب على استهلاكه، ومن ثم تقليصاً في الكتلة الدولارية المسربة خارجاً لتوريده.

في العموم، سيكون لاستئناف مكافحة التهريب في منافذ بيعه، أن يؤسس لخطوات ملموسة في دعم عموم شعارات الحكومة المعلنة حول دعم مصادر التمويل الحكومية، واستقرار النقد، وتعافي الإنتاج وتحسين المعيشة.

فمع الانتكاسات المتتالية لأمنياتها الإستراتيجية في تنمية «الأسواق التصديرية»، لم يعد للسياسات الإنتاجية الحكومية سوى أسواقها الداخلية بالدرجة الأولى، فما لم تستطع «التصدير»، فعلى الأقل اصنع سوقاً محلية لمنتجاتك، وإذا ما فشلتَ في تنمية الإنتاج وفق الصيغ المترنحة التي يتم التعاطي بها حتى الآن، فعلى الأقل دع مجالاً للطلب المحلي القادر على تعزيز جدوى الاستثمار في الإنتاج.

وما لم يذكره وزير المالية صراحة، هو المساهمة الفعالة للتهريب في تعميق الجراح المعيشية»، فعادة ما يدفع الفقراء بطبيعة الحال ثمن الاستقرار النقدي بعد دورة التفافية طويلة تتوزع حلقاتها على سعر الصرف والتضخم، والتشغيل والقدرة الاستهلاكية.

الحكومة التي قرعت في «شنشار» طبول معركتها مع التهريب، مطالبة أيضاً ببرهنة نيتها الانتصار لشعاراتها الاقتصادية الماثلة كهياكل عظمية تتدحرج فوق ألواح الصفيح: كثير من الضجيج قليل من المغزى، فوفقاً لمبدأ ترسيخ البدائل، سيجب عليها إطلاق معركة أخرى لشقّ الأنفاق الضرورية لتحرير الكوامن الإنتاجية من داخل سجونها البيروقراطية المتفرقة، مستفيدة في ذلك من الفرصة التي ستكرسها مكافحة التهريب لتعظيم تنافسية المنتج المحلي عبر تحميل الأول مزيداً من الأعباء، مقابل احتضان حقيقي فعال للثاني.

لا يجدر النظر إلى «موقعة حلب» كنهاية المطاف في (حرب التهريب)، قريباً سنكون على موعد متجدد مع حملات ممنهجة سيشنها المتضررون على السلك الجمركي عبر منصاتهم (المرنة)، وسنشهد حلقات متتالية من ابتزاز كل ما من شأنه تحوير مهمته أو تقييدها بذرائع مكرورة أو مبتكرة، هذا أمر أكثر من اعتيادي، فـ(مواجهة حلب) المسلحة فتحت الأبواب لجميع الاحتمالات المتصورة وغير المتصورة في ممانعة التهريب وممارسيه، للمكافحة.

ثمة جمركيون (طالحون) بالتأكيد، هذا أمر يسهل توقعه كما في أي مؤسسة أو لربما عائلة سورية، لكن ثمة (صالحون) أيضاً، جميعهم سيتعرضون لوهن ممنهج في عزيمتهم ومن أبواب شتى، ومن باب الحفاظ على سمعتهم كسلطة وطنية، عليهم اغتنام سياسة الباب المفتوح التي أعلنها وزير المالية خلال (يقظة شنشار)، كما عليهم أن يتذكروا دائماً بأن أقراناً لهم قدموا أرواحهم لحماية الاقتصاد الوطني.

انطلاق أعمال الاجتماعات الفنية للجنة المشتركة السورية الروسية

٣٠ بالمئة زيادة التبادل التجاري بين سورية وروسيا هذا العام

الجمعة نائب رئيس الوزراء الروسي في دمشق لتوقيع الوثائق الختامية

قصي المحمد – رامز محفوظ

كشف رئيس اللجنة الفنية الروسية يفغيني بوبوف أن التجارة السورية الروسية شهدت ازدياداً بنسبة ٣٠ بالمئة خلال الشهور التسعة الماضية، مبيناً أن وضع العلاقات التجارية بين البلدين حالياً اختلف كثيراً عن العام الماضي لافتاً إلى أن الاجتماع السابق للجنة في مدينة سوتشي الروسية قد مرّ عليه العام.

جاء ذلك خلال انطلاق أعمال الاجتماعات الفنية للجنة المشتركة السورية-الروسية مساء أمس في فندق الداما روز بدمشق، مؤكداً أنه خلال الاجتماع سوف يدرس الطرفان أكثر من ٢٠ وثيقة تعاون مشترك في إطار النظام الضريبي الموحد في النظام الأوراسي، وفي الزراعة والنقل، ومعالجة الأوبئة والأمراض، مشيداً بجهود السوريين لوضع مشاريع مهمة في المستقبل.

وأضاف: «درسنا بشكل معمق المشاريع المقدمة من الجانب السوري، بالإضافة إلى دراسة إمكانية مشاركة الشركات الروسية في مجال الطاقة والصناعة»، لافتاً إلى أن هناك بعض المشاريع في نظام التعاون الفعال وأخرى مخطط القيام بها.

وأشار بوبوف أنه حضر من الجانب الروسي أكثر من ١٠٠ ممثل لما يقارب ٢٠ شركة روسية، لافتاً إلى أن الجانب الروسي لديه خبرة عمل جيدة، متأملاً أن تكون علاقات التعاون والعمل المشترك بين الجانبين في المستقبل مثمرة.

ولفت إلى وجود ممثلين عن وزارة الطاقة الروسية والصناعة والزراعة وإدارة الجمارك الحكومية والبناء والتعليم وهيئة مراقبة الجودة الروسية، مؤكداً أن الهدف الأساسي من هذا الاجتماع هو المضي بخطوات فعالة للمضي قدماً بالاقتصاد في سورية.

هذا وسوف يتضمن جدول أعمال اجتماعات اللجنة المستمرة حتى يوم الجمعة؛ الحديث عن المباحثات الفنية للجنة المشتركة المشكلة وفقاً للقطاعات التي تخص الجانبين، كما ستتابع اللجنة عملها لتسليم نتائج المفاوضات بحسب القطاعات لرئاسة الجانب الفني للجنة، إضافة إلى إعداد المشروع النهائي للبرتوكول من رئاسة اللجنة الفنية من الجانبين.

أمّا بالنسبة للاجتماع الثالث والأخير، فسوف يعقد يوم الجمعة المصادف ١٤ كانون الأول الحالي في رئاسة مجلس الوزراء من أجل توقيع البروتوكول والوثائق الختامية بين الجانبين، حيث يكون حاضراً عن الجانب الروسي نائب رئيس مجلس الوزراء.

من جانبها، بينت معاونة رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي ثريا إدلبي أن العلاقات السياسية والاقتصادية المتينة تربط سورية وروسيا تاريخياً، مؤكدة أن الحكومة تسعى إلى رفع مستوى العلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى مستوى العلاقات السياسية، لافتةً إلى أنه ضمن هذا الإطار؛ تستمر الجهود لتطوير العلاقات التجارية والعلمية والفنية والثقافية لتحقيق أهدافها بالشكل الأمثل.

وأوضحت إدلبي أن اجتماعات اللجنة بدورتها الحادية عشرة تأتي كأحد أهم المرتكزات لتعميق علاقات التعاون في مختلف المجالات وخاصة في مرحلة إعادة الإعمار، متأملة تحقيق المزيد من التقدم في العلاقات وصولاً إلى اتفاقات تخدم المصلحة المشتركة، ولاسيما في ظل الحضور الكبير والمتميز لكلا الجانبين من القطاعين الحكومي والخاص.

وأشارت إدلبي إلى أن مشاركة سورية في هذه الاجتماعات ممثلة بمعاوني الوزراء والمديرين المتخصصين، وذلك بهدف الوصول إلى محضر غني يمكن العمل عليه خلال المرحلة القادمة، وتوقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية في القطاعات المهمة التي تم العمل عليها طيلة هذا العام.

وأوضحت إدلبي أن هيئة التخطيط والتعاون الدولي والإدارة السياسية والقانونية في وزارة الخارجية سوف تعملان على استكمال جميع وثائق التعاون، لتكون دعماً للعلاقات بين البلدين، متمنية التوصل إلى اتفاقات واضحة واستثمارات في قطاعات النقل والتعليم العالي والصناعة والموارد المائية.. وغيرها.

بدوره، بيّن مدير العلاقات الدولية في وزارة التعليم العالي عقيل محفوظ أن هذا الاجتماع سيتضمن عملاً إضافياً في مجال التعليم العالي، علماً بأن هناك اتفاقاً ثقافياً وبرنامجاً تنفيذياً للاتفاق، ويتضمن تعاوناً بين الجامعات ومراكز الأبحاث ومنحاً دراسية لمختلف المراحل، وهناك برامج متعلقة بالبحث العلمي ودعمه.

وأضاف محفوظ: «تركز في الاجتماعات على أن يكون هناك اتفاقات خاصة بين جامعة البعث وإحدى الجامعات الروسية من أجل تعزيز العلاقات في أمور تتصل بصناعة النفط والغاز، بشكل أساسي، وإقامة مراكز بحثية مشتركة في الجامعات، وهناك جانب رئيس متعلق ببرنامج المنح الدراسية».

ولفت إلى أن روسيا مع بداية الحرب على سورية عززت وزادت برنامج المنح الدراسية، وفي العام الماضي تم تقديم ٥٠٠ منحة في مختلف المراحل الدراسية، والحكومة اليوم تستفيد من الإيفاد.

وأشار محفوظ إلى ضرورة تعزيز بنى التعليم والعلاقات بين الجانبين وهذه العلاقات تبدأ بمركز بحثي مشترك، مشيراً إلى أن هناك تركيزاً سيكون على تعزيز قسم الدراسة الروسية في كلية الآداب سواء ما يتعلق ببرامجه الدراسية أم أعضاء الهيئة التدريسية فيه.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير هيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في وزارة الاقتصاد إيهاب اسمندر أن اللجنة الفنية السورية الروسية المشتركة معنية بوضع تحليل للعلاقات الفنية بين البلدين في الجوانب الاقتصادية والتعليمية والصحية، ومن ثم يمكن من خلال اللجنة بذل الجهود للارتقاء بالعلاقات وإزالة كل ما يعوقها أو يحد منها.

وأضاف: «نحاول أن يكون هناك تواصل مع الجانب الروسي في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من خبرة الجانب الروسي في تطوير هذه المشاريع بما ينعكس إيجاباً على آلية دعم هذه المشروعات في سورية، وبما ينعكس على مدى مساهمة هذه المشروعات في الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي والحد من البطالة والفقر في سورية، وبما يساعد على الاستثمار الأمثل للموارد السورية، وهذا الأمر سيظهر بعد الانتهاء من المناقشات».

أول مؤتمر لإعادة الإعمار والتشجيع على الاستثمار في سورية ضمن دول الاتحاد الأوروبي استضافته بوخارست

عثمان: ٢٠١٩ سيكون عام الانفتاح على دمشق وانطلاق مسيرة الإعمار بوتيرة عالية

الوطن

بهدف إعادة إطلاق الحوار الاقتصادي والمناقشة الودية بين الجانبين السوري والروماني لاسيما بما يتعلق بمرحلة إعادة الإعمار وفرص الاستثمار للشركات الرومانية نظمت السفارة السورية في رومانيا أمس الأول وبمبادرة من المعهد السياسي والاقتصادي للشرق الأوسط في بوخارست، مؤتمراً اقتصادياً وسياسياً بفندق انتركونتيننتال بالعاصمة بوخارست تحت عنوان (إعادة الإعمار في سورية.. بين تطوير الصمود الاقتصادي وفرص الشركات الرومانية الخاصة)، وذلك بالتعاون والتنسيق مع مؤسستي يوريسك وآفا كوم الدوليتين والذي يعتبر المؤتمر الأول من نوعه على مستوى الاتحاد الأوروبي.

وذكر بيان صادر عن السفارة السورية في بوخارست وصل «الوطن» نسخة منه مشاركة عدد من السفراء وممثلين عن البعثات الدبلوماسية لسفارات روسيا الاتحادية، الصين، جنوب إفريقيا، إيران، أندونيسيا، الجزائر، لبنان، الأردن، مصر... إضافة إلى عدد كبير من رجال الأعمال وممثلين عن ٩٠ شركة رومانية، إضافة إلى ٤٠ شركة تعود لرجال أعمال وأصحاب شركات سوريين في رومانيا.

وتحدث المشاركون عن سورية ما قبل وخلال الأزمة، وعن آثارها على الدولة بجميع المجالات، كما تم الحديث عن إعادة الإعمار في سورية ما بعد الحرب، وتم عرض جملة من مجالات العمل والفرص الاستثمارية بمختلف القطاعات التي يمكن للشركات الرومانية العمل بها.

وأكد السفير وليد عثمان على الاستقرار الكبير الذي تشهده سورية في المجال الأمني والسياسي والاقتصادي، موضحاً بأن الحكومة السورية بات تسيطر الآن على معظم من الأراضي السورية، وبدأت الحياة تعود إلى جميع المدن والمناطق الأمر الذي يهيئ الظروف المناسبة للإقلاع بعملية إعادة البناء والإعمار والاستثمار في سورية. ثم تحدث عن علاقات الصداقة والتعاون التاريخية بين سورية ورومانيا، منوهاً بتوقيع حزمة واسعة من الاتفاقيات الثنائية في مختلف المجالات خلال زيارة الرئيس بشار الأسد إلى رومانيا في العام ٢٠١٠.

وبين عثمان أن الحكومة السورية باشرت بوضع الخطط الوطنية لإعادة الإعمار تشمل جميع القطاعات الحيوية.. مشيراً بأن هذه العملية تتطلب جهداً وتعاوناً من قبل السوريين ومشاركة من الدول الصديقة والحليفة.

وأشار عثمان إلى إصدار الحكومة لمجموعة من التشريعات والقوانين بهدف تشجيع وتسهيل عملية الاستثمار في سورية، وتقدم جميع التسهيلات من خلال مزايا العلاقة التشاركية بين القطاعات العامة والخاصة، مؤكداً أن الحكومة هي المعنية بإصدار الموافقات وإبرام العقود، نافياً كل ما يقال عن وجود شركات كبرى لدول حليفة مسؤولة عن توزيع العقود لهذه الجهة أو تلك. وأكد بقوله: نحن في السفارة السورية بروماينا مستعدون لتقديم كافة المساعدات الممكنة في هذا المجال.

ولفت السفير إلى العقوبات الاقتصادية والحصار الاقتصادي المفروض على سورية وأن بعض الدول الأوروبية انقادت وراء هذه العقوبات التي أضرت بشكل مباشر بالمواطن السوري، مؤكداً أن العام ٢٠١٩ سيكون عام الانفتاح على سورية وانطلاق مسيرة الإعمار بوتيرة عالية، داعياً للمشاركة في عملية إعادة الإعمار.

وتحدث خلال المؤتمر عدد من أصحاب الشركات الكبرى والأكاديميين الرومان، استهلها رئيس المعهد السياسي والاقتصادي للشرق الأوسط فلافيوس كابا – ماريا الذي أشار إلى أن المؤتمر يهدف إلى إعادة إطلاق الحوار الاقتصادي والمناقشة الودية بين الجانبين السوري والروماني لاسيما بما يتعلق بمرحلة إعادة الإعمار وفرص الاستثمار للشركات الرومانية ولرجال الأعمال في القطاع الخاص للاطلاع على واقع الأمور في سورية، وعلى القطاعات التي سيتم إعادة تأهيلها وصيانتها وإنشائها ومجالات الاستثمار.

ودعا رجال الأعمال والشركات الرومانية للذهاب إلى سورية والاطلاع على خريطة المشاريع الاستثمارية بالتنسيق مع السفارة السورية في رومانيا، حيث إن فرص الاستثمار كبيرة جداً ويمكن للشركات الرومانية المشاركة فيها، متمنياً أن تكون رومانيا بطليعة المبادرين في عملية إعادة الإعمار.

وأكد مدير إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية في أكاديمية العلوم الاقتصادية ASE ومدير العلاقات الدولية في معهد MEPEI. رادو موشيتيسكو أن الظروف الدولية أصبحت مناسبة ومفيدة تجاه سورية ويمكن أن تتم عملية بدء الإعمار في سورية وإقامة المشاريع الاستثمارية فيها، ويمكن أن تكون رومانيا شريكاً مهماً في هذه العملية ولها فرص حقيقية بتنفيذ هذه المشاريع ويساعدها بذلك وجود حكومة سورية قوية تسيطر على جميع أمور الدولة وظلت متماسكة منذ بداية الأحداث وحتى الآن.

وأشار مدير عام شركة (ALFA COM) الدولية تيشربان تيودوراكي إلى أهمية مشاركة الشركات الرومانية الخاصة في إعادة البناء والإعمار وإقامة المشاريع الاستثمارية في سورية نظراً للعلاقات التاريخية الترابطية والعلاقات الاقتصادية التشاركية بين البلدين.. وللموقع الجغرافي والتاريخي الخاص لسورية القريب نسبياً من رومانيا.

ثم تحدثت مديرة البرامج في معهد MEPEI البروفسورة إيكاترينا ماتسوي، حيث قدمت دراسة أكاديمية موثقة حول الدول التي دمرتها الحروب والإرهاب، وإعادة الإعمار بعد الحرب من خلال المقارنة بين عدد من الدول ما بعد الحرب والوضع في سورية.

وأكدت أن عملية إعادة الإعمار تختلف جذرياً، بسبب انهيار مؤسسات تلك الدول وعدم وجود حكومات، والتدخلات الخارجية الكبيرة الأمر الذي أعاق عملية إعادة الإعمار فيها، أما في سورية فالوضع مختلف كلياً لأن الدولة السورية تسيطر وتحكم قبضتها على جميع الأمور وباتت تسيطر على أغلبية الأراضي السورية، كما أن الجيش السوري أثبت جدارته ووطنيته تجاه بلده، كما توجد حكومة مستقرة ظلت متماسكة منذ بداية الأزمة وحتى الآن وهي صاحبة القرار في الدولة.

كما تمت مداخلات من قبل المشاركين بالمؤتمر من أصحاب الشركات الرومانية والسورية تركزت حول ضرورة إعادة العلاقات الاقتصادية للبلدين إلى سابق عهدها، وعن تميّز الشركات الرومانية وتشجيعها للدخول في السوق السورية بمرحلة إعادة الإعمار ومساعدتهم من قبل السفارة من خلال تقديم معلومات وتوضيحات عن فرص الاستثمار بسورية.

هل صحيح أن مناهج التعليم في سورية لا تصلح إلا للوظائف الحكومية؟

هناء غانم

سلطت غرفة تجارة دمشق وريفها الضوء على التغييرات التي طرأت على واقع سوق العمل والمؤهلات الحالية واحتياجات بيئة العمل، وذلك خلال ندوة الأربعاء التجاري التي أقيمت بالأمس بعنوان «احتياجات التدريب للقطاع الخاص في المحافظات السورية»، والتي نظمها مركز الأعمال والمؤسسات السوري (SEBC).

بحثت الندوة احتياج واقع العمالة خاصة وان هناك انخفاضاً حاداً في الكادر والمهارات والخبرات الإدارية واليدوية، حث رأى بعض الحضور خلال المناقشات أن هذه التحديات ليس لها علاج.

واتفق الجميع خلال الندوة بأن واقع العمالة في سورية اليوم مختلف تماماً عما كانت عليه في العام ٢٠١١ من كافة النواحي، لذا من الضروري جداً وضع خريطة استثمارية لتوعية الأعمال سواء تجارية أم صناعية والاهم تنموية، ولا سيما للمنشآت التي دمرت وكيف سيتم إعادة تشغيلها.

وتطرق الحديث إلى التسرب العلمي الذي حصل جراء الحرب في العديد من المحافظات والذي يتطلب إعادة تأهيل هؤلاء الأشخاص ليكونوا مشاركين في بناء العجلة الاقتصادية.

ما لفت النظر بشكل خاص خلال المناقشات تداول أن «جميع الأبحاث وتقارير الأمم المتحدة حول مناهج التعليم في سورية أثبتت أنها لا تخرج ولا تعد مهارات تتلاءم مع متطلبات سوق العمل في كل القطاعات، بل لا تصلح إلا للوظائف الحكومية».

من جانبه، قال عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار جلاد: «لا بد من وجود تضافر بين الجهات الوصائية والقطاعين العام والخاص لتأمين حاجة المؤسسات والشركات من العمالة المدربة، ولا سيما أن نجاح أي عمل يحتاج إلى تضافر الجهود مجتمعة»، مشيراً إلى الحاجة لامتصاص القوى العاملة الجديدة التي تبحث عن فرصة عمل، لافتاً إلى أهمية نشر التدريب في المكان الذي توجد فيه العمالة وحسب المهن التي توجد في هذه الأماكن ولا سيما على الصعيد الزراعي الذي يمثل القطاع الاقتصادي الأكبر في البلد.

وأشار مدير غرفة تجارة دمشق عامر خربوطلي إلى أن هذه الورشة هي يوم عمل ضمن مشروع يقوم به مركز الأعمال السوري لقياس فجوة الاحتياجات التدريبية لكل الشركات السورية، لافتاً إلى أن هذا العمل سوف يتكرر في جميع المحافظات السورية عن طريق غرف التجارة والصناعة، مشيراً إلى أنه تمت دعوة الشركات الخاصة وبعض مراكز التدريب والمهتمين ليتم قياس ومناقشة احتياجاتهم التدريبية وخصوصاً أننا في مرحلة انتعاش اقتصادي، وبحاجة فعلاً لتدريب الموارد البشرية بكل النواحي وليس فقط تدريباً إدارياً وإنما مهني ويتعلق بكل المهارات.

وتحدث حسن كنيفاتي (مشارك في الندوة) أنه خلال هذه الأزمة خسرنا الكثير من الكفاءات والعمالة الماهرة ولذلك نحن بحاجة لإعادة بناء العمالة الحالية، «ومشاركتي في هذه الورشة بهدف إلقاء الضوء على الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف الاستفادة من قدراتهم وخاصة أنه لدينا وحسب إحصائية للأمم المتحدة لعام ٢٠١٥ بحدود المليون شخص من ذوي الإعاقة، وبالتالي إذا تم استثمار هذه الطاقات الموجودة لدينا يمكن لنا بناء القطاعات الخدمية والصناعية والتجارية كوننا بحاجة إلى عمالة بمرحلة إعادة الإعمار».

«الهروب من القافلة» ظاهرة في الجمارك

٣٥٠ حالة هروب لقاطرات عن قوافلها.. و«الجمارك»: لتزوير شهادات المنشأ ومصدرها المناطق الحرة

عبد الهادي شباط

«الهروب من القافلة».. عبارة يتم تداولها بشكل متكرر في أروقة «الجمارك»، الأمر الذي أثار الفضول للبحث والتقصي عما تعنيه هذه العبارة، ليتضح أنها تشير إلى حالات الهروب من قوافل الشحن التي عادة ما تسير داخل القطر بشكل منظم وجماعي ومرفقة، حيث يعمل أحد السائقين على الهروب من هذه القافلة ويغير وجهته.

مصدر في الجمارك تحدث لـ«الوطن» مبيناً أن مثل هذه الحالات كثيرة ويمكن اعتبارها ظاهرة، فهناك أكثر من ٣٥٠ حالة مشابهة يتم التحقيق فيها.

وحول الغاية من هذه العملية بين أن السائق من خلال هروبه من القافلة بالتخفي للعمل على تزوير شهادات منشأ المقطورة أو ما يسمونه «ذنبة» والتي قد تكون عبارة عن مقطورة شحن أو براد لنقل المنتجات الزراعية والغذائية، وكل ذلك بهدف الاستفادة من حرية التنقل بهذه القاطرة والعمل بها ضمن البلد بشكل طبيعي.

وخلال التوسع بالحديث عن هذا الموضوع كشف مصدر آخر للجمارك أن العديد من هذه القضايا تتم محلياً، أي يكون مصدر القاطرة غالباً هو المناطق الحرة حيث يتم إخراج هذه القاطرة بهذه الطريقة وتزوير شهادات منشأ لها، وهو الأمر الذي استوقفنا، وربما يفسر اختفاء الكثير من الآليات من المناطق الحرة خلال السنوات الماضية، واستغلال الظروف العامة التي مر بها البلد.

وفي اتصال هاتفي مع مدير في مديرية الجمارك بين أن هذه الظاهرة تتابع من قبل الجمارك وأن الكثير من القضايا نظمت في هذا الاتجاه، وآخرها ٣ برادات أوروبية المنشأ تحمل شهادات منشأ مزورة، وهي مصادرة حالياً في الجمارك، ومثلها العديد من الحالات، لافتاً إلى أن هناك تنسيقاً عالي المستوى مع مديريات النقل في هذا الموضوع لمعرفة مدى صحة الأوراق المسجلة لدى المديرية حول هذه الشاحنات، إضافة إلى التنسيق مع العديد من الجهات المختصة التي تعمل مع الجمارك للتعامل مع هذه القضايا.

وأكد المدير في الجمارك أن لدى المديرية حزمة من الإجراءات المشددة في هذا الاتجاه، منوهاً بأن غرامات المصالحة والتسوية على هذه القضية تصل لثلاثة أضعاف قيمة القاطرة، وذلك في حال بادر المخالف إلى إجراء تسوية، في حين تتم مصادرة هذه الشاحنات في الحال الطبيعي، مبيناً أنه يتم توقيف المخالف والبحث عن جميع العناصر الذين اشتركوا في عملية التزوير، ومن ثم يصار إلى اتخاذ العقوبات اللازمة بحقهم، وذلك وفق القوانين والأنظمة المعمول بها.